

Distr.: General
13 July 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والستون

جنيف، ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

البند ١٢ من جدول الأعمال

متابعة تقرير وحدة التفتيش المشتركة والاستنتاجات المتفق عليها
في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): على المسار الصحيح للإنجاز في مجال التنمية المستدامة

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً- مقدمة
٢	ثانياً- التسلسل الزمني للأحداث والقرارات
٣	ثالثاً- الأونكتاد: على المسار الصحيح للإنجاز في مجال التنمية المستدامة
٣	ألف- مواصلة التركيز على النتائج: وضع إطار متكامل للإدارة القائمة على النتائج وتعزيز قدرات الرصد والتقييم
٥	باء- تعزيز التعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة في عمل الأونكتاد: تعزيز عمليات التواصل والاتصالات، بما في ذلك التواصل والاتصالات مع البعثات التي توجد مقرها في جنيف ...
٨	جيم- تعزيز التنسيق الداخلي والخارجي للأنشطة وإنجاز نتائج أفضل على الصعيدين الوطني والإقليمي
١١	دال- تعزيز المساءلة الداخلية، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية بصورة شفافة وفعالة
١٣	هاء- تأسيس صندوق استثماري عام ووضع استراتيجية فعالة لجمع التبرعات
١٤	رابعاً- الخلاصة



أولاً- المقدمة

١- يتمثل الغرض من هذه المذكرة في الإبلاغ عن تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتعزيز وظيفتي التنظيم والإدارة في الأونكتاد، ورسم الخطوط العريضة لكيفية استمراره على المسار الصحيح نحو تحقيق نتائج أفضل، بالاقتران مع المبادرات التي أطلقها الأمين العام للمنظمة في عام ٢٠١٤.

ثانياً- التسلسل الزمني للأحداث والقرارات

٢- قرر المؤتمر، في دورته الثالثة عشرة التي عقدت في عام ٢٠١٢ في الدوحة، ما يلي: (أ) أن يجتمع مجلس التجارة والتنمية في دورة استثنائية بعد ستة أسابيع من تعميم الوثيقة المعنونة "استعراض التنظيم والإدارة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (JIU/REP/2012/1) بشكل رسمي بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، من أجل معالجة التقرير ومحتوياته واتخاذ قرار بشأن سبل المتابعة والتنفيذ الفعال لقرارات المجلس. (ب) أن تستعرض الدورات السنوية لمجلس التجارة والتنمية وتُقيّم التقدم المحرز تجاه تنفيذ القرارات المتعلقة بتنفيذ القرارات وتتخذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء؛ و(ج) أن يقدم مجلس التجارة والتنمية تقريراً إلى المؤتمر القادم عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

٣- طلب مجلس التجارة والتنمية إلى الأمانة، في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين (١٥ و ٢٠ حزيران/يونيه و ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢)، أن تقوم بصياغة خطة عمل بشأن مواصلة تحسين التنظيم والإدارة في الأونكتاد، لتتضمن فيها الدول الأعضاء في الدورة التاسعة والخمسين للمجلس. وأوضح المجلس أيضاً في القرار نفسه أنه يجب مراعاة ما يلي في مشروع خطة العمل: (أ) العناصر التي ذكرتها الدول الأعضاء في الدورة الاستثنائية، بما في ذلك تنفيذ إطار متكامل للإدارة القائمة على النتائج، وزيادة قدرات الرصد والتقييم، وتعزيز التواصل والاتصالات، بما في ذلك التواصل والاتصالات مع البعثات التي توجد مقارها في جنيف، وتعزيز تنسيق الأنشطة داخلياً وخارجياً بوسائل تشمل تحسين العمليات والإجراءات، والتمثيل الجغرافي والجنساني العادل، وإدارة الموارد البشرية بشفافية وفعالية، وتطبيق استراتيجية فعالة لجمع التبرعات، والنظر في إمكانية تأسيس صندوق استثماري غير مخصص الموارد؛ (ب) تقرير وحدة التفتيش المشتركة؛ و(ج) استجابة الأونكتاد الإدارية. ويتعين أيضاً أن تكفل الأمانة عدم تأثير خطة العمل على البرامج والموارد اللازمة لتنفيذ ولاية الدوحة.

٤- وأصدر مجلس التجارة والتنمية، في دورته التاسعة والخمسين (١٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)، قراراً يطلب فيه إلى الأمانة تعزيز التنظيم والإدارة في الأونكتاد من خلال تنفيذ خطة العمل التي قدمت في تلك الدورة، وعلى أساس مداولات المجلس التي جرت في الدورة نفسها، في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال. وطلب المجلس أيضاً أن يقدم إليه، في الدورة الستين، تقرير شامل عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، علاوة على تقديم إحاطات قبل

الدورة. ونظر المجلس في الدورة الستين في التقرير المرحلي، وطلب إلى الأمانة مواصلة تعزيز وظيفتي التنظيم والإدارة في الأونكتاد، من خلال تنفيذ خطة العمل وتقديم تقرير عنها إلى المجلس في الدورة التالية.

٥- وفي الدورة الحادية والستين، أعرب الأمين العام للأونكتاد عن قناعته بأن التغيير الإيجابي مفيد للمنظمة، وأكد مجددا التزامه بكفالة التنفيذ الكامل لخطة العمل. وأعلن أيضاً عن إطلاق مبادرات إضافية تهدف إلى بناء أونكتاد أقوى.

٦- ودأبت الأمانة على أن تقدم من وقت لآخر، قبل انعقاد دورات المجلس، معلومات مستكملة عن تنفيذ خطة العمل إلى الدول الأعضاء، أثناء المشاورات التي يجريها رئيس المجلس. وعلاوة على ذلك، تضمنت الاجتماعات الثنائية بين الأمين العام و/أو نائب الأمين العام للأونكتاد مع ممثلي الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية، تقديم إحاطات عن التقدم المحرز وخطط التحسينات الداخلية.

ثالثاً- الأونكتاد: على المسار الصحيح للإنجاز في مجال التنمية المستدامة

ألف- مواصلة التركيز على النتائج: وضع إطار متكامل للإدارة القائمة على النتائج وتعزيز قدرات الرصد والتقييم

٧- عمدت الأمانة، في إطار خطة العمل التي أقرها المجلس، إلى تعزيز جهودها في مجال الإدارة القائمة على النتائج، من خلال إعداد وثيقة تحدد معالم إطار محسن للإدارة القائمة على النتائج، وعملية تفعيله لاحقاً. ومن المقرر أيضاً إصدار دليل عن الإدارة القائمة على النتائج لأغراض التعاون التقني، مع التركيز على تصميم مشاريع الأونكتاد واستخدام الموارد الخارجة عن الميزانية، بالإضافة إلى تنظيم دورات تدريب على المبادئ التوجيهية، وتكليف لجنة الأونكتاد لاستعراض المشاريع بالتأكد من امتثال جميع وثائق المشاريع الجديدة إلى النهج القائم على النتائج.

٨- ويمثل تعميم الإدارة القائمة على النتائج في عمل المنظمة إحدى أولويات الأمين العام للأونكتاد. والأمين العام ملتزم بتعزيز التركيز على النتائج في الطريقة التي تدير بها الأمانة عملها، كوسيلة لتعزيز الإنجاز بصورة أكثر فعالية في إطار مهام ولاية الأونكتاد. وقد اتخذ عدد من الإجراءات في هذا الصدد، منذ عام ٢٠١٢.

٩- وأعدت خارطة لإطار الإدارة القائمة على النتائج في الأونكتاد، وصدرت في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وحددت فيها العناصر الأساسية لوضع نهج أكثر تكاملاً للإدارة القائمة على النتائج في أمانة الأونكتاد. وجرى إعداد دليل للتعاون التقني في مجال الإدارة القائمة على النتائج مع

التركيز فيه على تصميم مشاريع الأونكتاد واستخدام الموارد الخارجة عن الميزانية. وتعمل لجنة الأونكتاد لاستعراض المشاريع على كفالة امتثال جميع وثائق المشاريع الجديدة إلى نهج قائم على النتائج.

١٠- وأعلن الأمين العام، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عن إنشاء فريق تنسيق معني بالإدارة القائمة على النتائج، ليكون بمثابة المحرك الرئيسي للجهود في هذا الاتجاه. وهو فريق عامل خاضع لسلطة الإدارة العليا، ومكلف بالآتي: (أ) كفالة تكريس الاهتمام لتنفيذ نظام الإدارة القائمة على النتائج داخل الأونكتاد؛ و(ب) تعزيز تعميم نهج الإدارة القائمة على النتائج في عملية صنع القرار الإداري اليومية. وقد اعتمد فريق التنسيق برنامجاً طموحاً يتضمن تنقيح الأطر المنطقية لجميع البرامج الفرعية بشكل مضطرد، وإدخال نماذج لخطط عمل مشتركة ومبادئ توجيهية من أجل رصد نتائج المنشورات. وسيبدأ في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ إعداد الخطة البرنامجية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وتتوقع الأمانة إدخال تحسينات على صياغات الأطر المنطقية للبرامج الفرعية ضمن الخطة المذكورة، بالاستناد إلى عمل فريق التنسيق المعني بالإدارة القائمة على النتائج.

١١- وانعقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، دورة تدريبية عن الإدارة القائمة على النتائج، نظّمت بالاشتراك مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، وشارك فيها أكثر من ٢٠ موظفاً يمثلون جميع شعب الأونكتاد ومكاتبه. وحظيت الدورة التدريبية بدعم واهتمام كاملين من كبار المديرين، وشكّلت خطوة هامة أخرى تجاه رفع درجة الوعي بالإدارة القائمة على النتائج وتعزيز قدراتها على مختلف المستويات. ومن المقرر عقد دورة تدريبية أخرى في عام ٢٠١٥، بهدف مواصلة تمكين الموظفين من تعميم نهج الإدارة القائمة على النتائج في عملهم.

١٢- وخصصت وظيفة على مستوى موظف برنامج لأنشطة الإدارة القائمة على النتائج. ومن المنتظر أن توفر تلك الوظيفة العناية والدعم بشكل متخصص لمديري البرامج، من أجل تعميم نهج الإدارة القائمة على النتائج. ولا تزال عملية الاختيار مستمرة، ويتوقع أن يباشر موظف البرنامج مهام وظيفته من داخل مكتب الأمين العام قبل حلول الربع الثالث من عام ٢٠١٥.

١٣- وتشكل ممارسات الرصد والتقييم القوية عناصر رئيسية لكفالة فعالية نهج الإدارة القائمة على النتائج. ويمكن الحصول على المعلومات، من خلال الرصد المستمر والتقييم الدوري معاً، عن النتائج التي تتحقق والمساهمات التي يقدمها البرنامج تجاه تحقيق النتائج المتوخاة، ومن شأن ذلك أن يساهم في تحسين تصميم البرامج وتنفيذها. وبشكل الإبلاغ عن مستويات الأداء جزءاً من عملية المساءلة أيضاً.

١٤- وقد بدأ الأونكتاد تنفيذ مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز إنجاز مهام الرصد والتقييم. وتشمل تلك التدابير إجراء تقييم منهجي لجميع عناصر برنامج عمل الأونكتاد، على نحو يكفل ممارسة الإشراف على النحو الواجب على البرامج، مع إتاحة إمكانية توسيع نطاق التعلم فيما يتعلق بمدى فعالية التدابير وما تحقّقه من نتائج. وعلى سبيل المثال، جرت العادة منذ عام ٢٠١٣، على تضمين خطة التقييم السنوية للأمانة عنصر تقييم خارجي لأحد برامج

الأونكتاد الفرعية التي تنظر فيها الفرقة العاملة، الشيء الذي ييسر التعرف على أداء البرنامج الفرعي المعني قياساً إلى مهام ولايته.

١٥- وحدثت زيادة أيضاً في عدد عمليات التقييم التي تنفذ كل عام، وتضاعف عدد العمليات التي أنجزت في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مقارنة بما كانت عليه قبل خمس سنوات. ويجري العمل على تحسين نشر تقارير التقييم مع استمرار تحديث الصفحات المكرسة للتقييم على المواقع الشبكية للأونكتاد، كلما أتاحت تقارير جديدة. وسيستمر استكشاف آفاق استخدام شبكة الأونكتاد الداخلية (الإنترنت) لنشر منتجات التقييم، علاوة على استكشاف إمكانية تحسين عملية التعلم الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، قُدم إلى الدول الأعضاء، أثناء جلسات الفرقة العاملة المعنية بالتعاون التقني، تقرير يتضمن لمحة عامة عن النتائج الرئيسية والاستنتاجات والتوصيات المستفادة من عمليات التقييم الخارجي التي أجريت في العام السابق. وأخيراً، تبذل جهود لتعزيز قدرات التقييم الذاتي. وعلى سبيل المثال، أعدت وحدة رصد التقييم سلسلة تقارير موجزة تخدم ثلاثة أغراض: تفعيل سياسة الأونكتاد التقييمية؛ وتعزيز إيجاد فهم أفضل لطرائق ونهج أساليب التقييم والتقييم الذاتي؛ ودعم التقييم الذاتي.

١٦- وعلى غرار ما ذكر في عام ٢٠١٤، خلصت عملية استعراض أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لقدرات وممارسات التقييم في جميع كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى أن الأونكتاد يملك جميع العناصر والممارسات اللازمة لإجراء عمليات تقييم ذات مصداقية وموثوقة. ومن المتوقع أن تستمر عمليات تعزيز وظائف الرصد والتقييم، حسب الاقتضاء، وأن يتواصل إسهامها في الجهود الإدارية التي تبذلها الأمانة لتحقيق نتائج أفضل.

١٧- وقد وضعت الأسس الأولية لقيام نهج قوي للإدارة القائمة على النتائج، بحيث يرسخ دعائم الطريقة التي تصرّف بها الأمانة مهام عملها. وهو عمل متواصل ويجري تقدماً، ويتولى الأمين العام للأونكتاد عملية الإشراف المباشر عليه، لكفالة تحقيق نتائج على هذه الجبهة.

باء- تعزيز التعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة في عمل الأونكتاد: تعزيز عمليات التواصل والاتصالات، بما في ذلك التواصل والاتصالات مع البعثات التي توجد مقارها في جنيف

١٨- ذكر الأمين العام للأونكتاد أن تعزيز أهمية وتأثير عمل الأونكتاد سيتطلب أولاً وقبل كل شيء تعاون المنظمة على مستوى أشد عمقا بكثير مع الدول الأعضاء فيها، ومع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين أيضاً، مثل المجتمع المدني والبرلمانيين والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وشملت الإجراءات المتخذة في هذا الصدد المبادرات التي حُدّدت معالمها في استراتيجية الأونكتاد للاتصالات، وفي الإحاطات والمشاورات المنظمة مع الدول الأعضاء في جنيف، بجانب إجراء حوارات أوثق صلة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، على النحو الموضح في الفقرات التالية.

١٩- وعمدت الأمانة، في إطار خطة العمل، إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز عمليات التواصل والاتصالات، وفقاً لاستراتيجية الأونكتاد للاتصالات التي وافق عليها مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٩. وذكرت الأمانة، خلال استعراض تنفيذ استراتيجية الاتصالات في الدورة السبعين للفرقة العاملة، في آذار/مارس ٢٠١٥، أن المجالات الرئيسية للتقدم شملت زيادة استخدام الاتصالات الرقمية ووسائل الإعلام الاجتماعية وتعزيز مداها، وتوفير منتجات مصممة خصيصاً للمندوبين والصحفيين والمجتمع المدني، وتحسين التنسيق الداخلي والتخطيط لجهود الاتصالات. وعلى سبيل المثال، ترسل الأونكتاد تغريدات منتظمة بشأن الأخبار والمنشورات والمعلومات المتعلقة بالمناسبات، ويتزايد التقاط هذه التغريدات وتبادلها وسط المنظمات الدولية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية. ونتيجة لذلك، حدثت زيادة بنسبة ١١٥ في المائة في عدد المتابعين لحساب الأونكتاد على تويتر، منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي داخل الأمانة، أشركت فرقة الاتصالات موظفين من جميع الشعب، من خلال اجتماعاتها الأسبوعية، في معالجة المسائل والأنشطة المختلفة المتعلقة بالتنسيق والاتصالات. وتتمثل إحدى النتائج المحددة التي أنجزتها الفرقة صدور النشرة الأسبوعية المعنونة "ما هو الجديد"، التي حظيت بقبول حسن وتوفر معلومات موجزة عن المناسبات والتطورات الجارية في الأونكتاد.

٢٠- وفيما يتعلق بجهود الاتصالات على نطاق المنظومة، يسهم الأونكتاد في مبادرات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة في مجال المعلومات والاتصالات ويقدم لها الدعم. ويشمل هذا، على سبيل المثال، استراتيجية الاتصالات والدعوة لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، التي وضعت خطوطها العريضة لإدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام، والتي تهدف إلى إيجاد زخم والمحافظة عليه، وإلى توحيد منظومة الأمم المتحدة تحت شعار "٢٠١٥ - أوان التحرك العالمي". وتشمل الاستراتيجية مناسبات رئيسية على روزنامة الأمم المتحدة، مثل بذل جهود أخير تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ووضع إطار جديد لتمويل التنمية، وتحديد أهداف جديدة للتنمية المستدامة، وإبرام اتفاق بشأن المناخ.

٢١- وقد دُشنت بوابة المندوبين الإلكترونية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بهدف مواصلة تعزيز التواصل مع الدول الأعضاء. وتزود البوابة المندوبين بمعلومات إضافية غير متاحة للجمهور، كما تتيح إمكانية الوصول إلى جداول زمنية تفاعلية للاجتماعات والمناسبات. وعلى وجه الخصوص، تمثل هذه البوابة قناة هامة للمعلومات الموجهة إلى المندوبين بشأن جميع الوثائق والاستعدادات التي تسبق انعقاد الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد، علاوة على معلومات عن الاجتماعات الأخرى ذات الوثائق المقيّدة التوزيع. وتُعقد مشاورات شهرية مع رئيس المجلس، بينما تكفل دائرة الدعم الحكومي الدولي المتابعة بين الدورات بالتعاون مع المنسقين الإقليميين لمجموعات الدول الأعضاء والشعب الفنية للأونكتاد. وتشمل الموضوعات التي تغطيها المشاورات مجالات شتى، بما في ذلك عقد جلسات إحاطة موضوعية بشأن الدورات المقبلة والمسائل المرتبطة بالمنشورات.

٢٢- وأعلن الأمين العام عن بدء حوارات جنيف، التي تهدف إلى الدخول في مناقشات استباقية غير رسمية مفتوحة وشاملة بين أصحاب المصلحة المتعددين والمستفيدين الرئيسيين مثل الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص. ويتمثل الغرض من هذه الحوارات في تسخير الخبرات الجماعية المتاحة في جنيف من أجل تحسين تقييم المصالح المتبادلة وصقل حوار السياسات. وساعدت الحوارات أيضا في إثراء عملية نيويورك المتعلقة بوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعقدت منذ عام ٢٠١٣ ثلاث دورات لحوارات جنيف، وينتظر عقد حوارات إضافية في المستقبل. وأهم من ذلك أن الأمين العام ونائبه الجديد واصلوا أيضا تعزيز المشاركة اللصيقة مع الممثلين الدائمين والدول الأعضاء في جنيف، سويسرا، من خلال اجتماعات وجبة الإفطار المعتادة و/أو الاجتماعات الثنائية، التي أتاحت فرصة التبادل الحر غير الرسمي للآراء.

٢٣- وفي خارج جنيف، عززت قدرة مكتب الأونكتاد في نيويورك، الذي يعمل على الترويج لعمل الأونكتاد بشكل استباقي، من خلال تنظيم جلسات إحاطة إعلامية ومناسبات جانبية واجتماعات ثنائية مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. ويتواصل المكتب أيضا مع مجتمع الأمم المتحدة ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني، من خلال الإعلان عن نشر التقارير واستضافة المناسبات، ونشر المعلومات المكتوبة والشفوية بصفة عامة، عن دور الأونكتاد وولايتيه وبرامجه. ويعمل المكتب، بوصفه جسرا هاما بين مقر الأونكتاد في جنيف ومقر الأمم المتحدة في نيويورك، على كفالة التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة، بهدف توضيح أولويات الدول الأعضاء في الأونكتاد وتوظيف التأزر، وبخاصة أثناء المناقشات بشأن المرحلة التالية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية.

٢٤- وأخيراً، سعى الأمين العام أيضا إلى تعزيز التواصل مع موظفي الأونكتاد. وتحقيقا لهذه الغاية، بدأ تشغيل عدد من الآليات غير الرسمية بغرض تعزيز قيام تبادل مفتوح وعلى مستوى الأشخاص للآراء، من خلال تنظيم لقاءات مفتوحة نصف سنوية وعقد اجتماعات غير رسمية في فترة الغداء مع مختلف فئات الموظفين، أو عقد لقاءات فردية، على سبيل المثال. وبذلك تتاح الفرصة للموظفين للمشاركة في مناقشات صريحة وأكثر تواتراً، ليس فقط مع الأمين العام، بل ومع زملائهم الآخرين أيضا. وبالمثل، عمل نائب الأمين العام الجديد على عقد لقاءات في مجموعات صغيرة مع الموظفين، من أجل التفاعل معهم على المستوى الشخصي.

٢٥- وقد أحرز تقدم على عدة جبهات فيما يتعلق ببناء شراكات أقوى مع أصحاب المصلحة الرئيسيين للأونكتاد. وتقر الأمانة بأنه يمكن مع ذلك تحقيق نتائج أفضل، من خلال بث رسائل سياساتية أكثر فعالية عبر منشوراتها الموجهة إلى صناع السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي، على سبيل المثال. وسيتواصل استكشاف إمكانية اتخاذ تدابير تكفل استمرار عملية التحسين.

جيم- تعزيز التنسيق الداخلي والخارجي للأنشطة وإنجاز نتائج أفضل على الصعيدين الوطني والإقليمي

٢٦- فيما يتعلق بالتنسيق الداخلي، يواصل فريق الإدارة العليا بالأونكتاد عقد اجتماعات منتظمة للإشراف على أنشطة المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال أنشطة أفرقة العمل المشتركة بين الشعب والمعنية بإسهام الأونكتاد في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ودورات مجلس التجارة والتنمية، علاوة على البحوث المشتركة، هي أسلوب العمل الموحد لتحقيق إنجازات شاملة. ولتحقيق هذه الغاية، تيسر أكثر من شعبة تنظيم اجتماعات لجنة التجارة والتنمية، ولجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، والندوة العامة، بجانب عدد متزايد من اجتماعات الخبراء، وتوفر الخدمات لها. وعقدت لجنة المنشورات وفريق الاتصالات ولجنة استعراض المشاريع اجتماعات منتظمة، هدفت جميعها إلى كفالة تنسيق وترابط منتجات الأونكتاد ورسائله. وبالإضافة إلى ذلك، دشّن الأونكتاد موقعاً جديداً للشبكة الداخلية (إنترنت) في عام ٢٠١٤، وساهم ذلك الموقع في تعزيز العمليات الداخلية المتعلقة بالطريقة التي تدير بها الأمانة عملها، بالإضافة إلى تحسين الاتصالات وعمليات التنسيق الداخلية. وتشمل الملامح المميزة للموقع عكس السمات البارزة للأنشطة الموضوعية، وبث الأخبار والإعلانات الداخلية والمعلومات العملية التي تيسر إجراءات العمل، وتشغيل منصة تقنية تكفل إدارة الوثائق وسير العمل بطريقة آلية.

٢٧- ويجري إحراز تقدم أيضاً في مجال التنسيق الخارجي. وذكر الأمين العام في عام ٢٠١٣، أنه سيعمل على تعزيز تعاون الأونكتاد مع الوكالات الشقيقة من أجل تعزيز وصول رسالته إلى السامعين الأكثر استفادة منها، وبخاصة على المستوى القطري. ولكي يحقق تلك الغاية، واصل الأونكتاد تعزيز التعاون الفعال مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في السنوات الأخيرة، لكي يكفل اتساق السياسات في مجال إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة.

٢٨- وقد وضعت الأمانة أهدافاً لزيادة عدد الأنشطة المشتركة التي تنجزها خلال فترة السنتين وحققت تلك الأهداف. واكتمل تحقيق نواتج مشتركة بلغ مجموعها ٥٤ ناتجاً خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، في جميع مجالات البرامج الفرعية الخمسة للأونكتاد. وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تسير الأمانة على الطريق الصحيح الذي يفضي إلى تجاوز هذا الرقم، حيث أبلغت بالفعل، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عن تحقيق ٢٨ ناتجاً مشتركاً. وتشمل هذه النواتج المشتركة، على سبيل المثال، (أ) برامج تعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكلية المكسيك (إل كوليجيو دي ميهيكو)، وكلية الحدود الشمالية (إل كوليجيو دي لا فرونتيرا نورتي)، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومعهد التجارة العالمي، في سبيل توفير الخدمات للمؤتمر الثالث لشبكة أمريكا اللاتينية للبحوث في مجال الخدمات؛ (ب) برامج عمل مشترك مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، في مجال تجريب واختبار

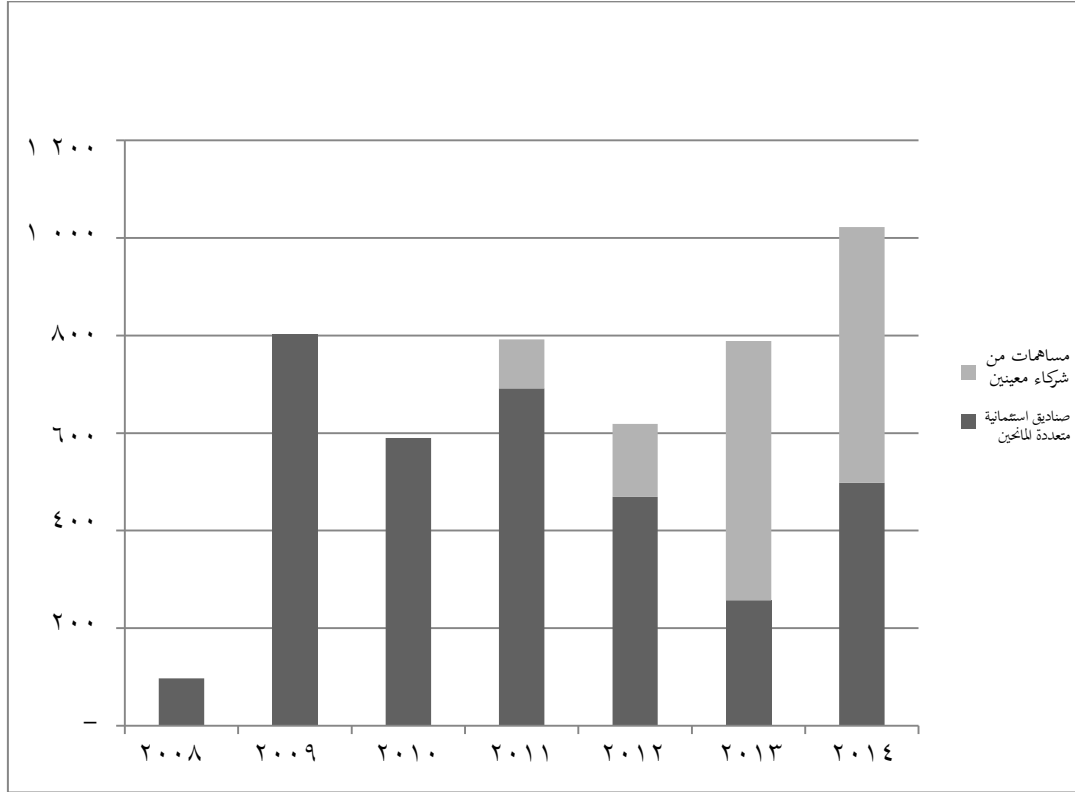
مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول؛ (ج) التعاون المستمر مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، من أجل نشر التقرير السنوي المعنون *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم*، وكذلك التعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والكيانات الأخرى التابعة للأمانة العامة بشأن تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤، وتقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤، المعنون *حالة الشركة العالمية من أجل التنمية*؛ و(د) أنشطة نظام الأونكتاد الآلي لبرنامج البيانات الجمركية، الذي بدأ تشغيله بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية من أجل تطوير أدوات لاستخلاص البيانات للأغراض الإحصائية، من أجل تمكين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من استخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية لأغراض الامتثال إلى اشتراطات منظمة التجارة العالمية.

٢٩- ومن المتوقع أن يزداد عدد أوجه التعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى. فقد جرى حتى الآن، على سبيل المثال، توقيع تسع مذكرات تفاهم خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وهو ضعف عدد مذكرات التفاهم وقّعت خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ومن الأمثلة المحددة لذلك مذكرة تفاهم وقّعت في عام ٢٠١٥ مع مركز التجارة الدولية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بهدف تعزيز الشراكة في مجال تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية، دعماً لتنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة.

٣٠- وعلاوة على ذلك، بذلت أمانة الأونكتاد، من خلال قيادتها للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، جهوداً متواصلة من أجل تحقيق الاتساق الشامل على المستوى القطري والإسهام في تفادي الازدواجية وضمان الكفاءة وتعزيز الأثر الإنمائي، من أجل أنشطة المساعدة التقنية على وجه الخصوص. وقد نجحت المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، منذ إنشائها في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، وهي: (أ) تعزيز دور التجارة والقدرات الإنتاجية في مجال المساعدة التقنية المتكاملة التي تقدمها الأمم المتحدة؛ (ب) كفالة التنسيق المشترك بين الوكالات في إطار مبادرة "توحيد الأداء"؛ و(ج) زيادة الروابط بين الوكالات غير المقيمة والمكاتب القطرية التابعة للأمم المتحدة.

٣١- وفي عام ٢٠١٤، كانت المجموعة المشتركة بين الوكالات تعمل على إنجاز ٣٦ برنامجاً على نطاق العالم، في أفريقيا (١١ برنامجاً)، والدول العربية (٣ برامج)، وآسيا (٧ برامج)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٤ برامج)، وأوروبا ووسط آسيا (١١ برنامجاً). وعلى وجه الخصوص، يتزايد الاعتراف بالأونكتاد على المستوى القطري باعتباره شريكاً موثقاً به، مما يشكل قيمة مضافة إلى البرامج المشتركة المتعلقة بمسائل السياسات العامة التي تؤدي التجارة فيها دوراً هاماً. ولتحقيق هذه الغاية، يتزايد معدل حصول الأونكتاد على الموارد المتاحة من كل من الصناديق الاستثمارية متعددة المانحين ومن مساهمات شركاء معينين، حيث ارتفعت المساهمات من ٩٧ ألف دولار في عام ٢٠٠٨ إلى أكثر من مليون دولار في عام ٢٠١٤ (انظر الشكل).

زيادة الدعم المالي للمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد عبر آليات تمويل مبادرة
"توحيد الأداء"
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: حسابات الأونكتاد، ٢٠١٥.

٣٢- وعلاوة على ذلك، أطلق الأونكتاد، في عام ٢٠١٤، تحت رعاية المجموعة المشتركة بين الوكالات، مبادرات تتعلق بمسائل التمويل المشترك وشؤون السياسات العامة المشتركة بين الوكالات. وعلى سبيل المثال، بدأ الأونكتاد عملية استعراض لتعاونه مع الوكالات الأساسية التابعة للمجموعة المشتركة بين الوكالات، مع التركيز على تحديد توجهات السياسات المشتركة رفيعة المستوى. وأدت هذه المبادرة إلى توقيع مذكرة تفاهم مع منظمة العمل الدولية، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتهدف مذكرة التفاهم المذكورة إلى دعم تطوير توجهات للسياسات المشتركة وما يتصل بذلك من ترجمتها إلى عمليات مشتركة بين الوكالات بغرض تعزيز اتساقها وتأثيرها على المستوى القطري. ومن المتوقع أن تعمق المذكرة التعاون بين الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية في سياق خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥. ومن المنتظر أن تؤدي التوصيات السياسية المشتركة إلى تعزيز شرعية العمل على تلبية الاحتياجات الملحة للحكومات بشأن المواضيع ذات الأولوية، التي تتطلب حلولاً شاملة، مثل التجارة والعمالة.

٣٣- وأخيراً، أعلنت الأمانة، تماشياً مع دعوة الأمين العام إلى تعزيز التجاوب مع عمل الأونكتاد على الصعيدين الوطني والإقليمي، عن قرار تعيين مستشار مشترك بين الأقاليم، يكون مقره في أديس أبابا. وقد تولى المستشار مهام وظيفته في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، ويأشر عمله الآن في المنطقة. وتشمل مسؤوليات المستشار، ضمن أشياء أخرى، توفير خبرات تقنية وخدمات استشارية رفيعة المستوى إلى البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية، وأداء دور قيادي في ترجمة نتائج البحوث والتحليلات إلى خيارات سياساتية ومشورة متخصصة، والاستجابة بشكل فوري لطلبات الدول الأعضاء المتعلقة بالمشورة بشأن المشاكل الملحة المتصلة بالسياسات والمسائل الإنمائية الآنية ذات الأهمية للبلدان النامية. ومن شأن وجود المستشار بنفسه في الميدان وفي المنطقة، أن يساهم في تيسير إمكانية حصول أصحاب المصلحة في أفريقيا على عمل الأونكتاد بسهولة، علاوة على تعزيز فعالية نشر الرسائل السياسية المستخلصة من منشوراته البحثية. وهي مبادرة نموذجية يمكن استنساخها في مناطق أخرى، حسب الاقتضاء، رهنا بالنتائج المتحصل عليها وبتوافر الموارد.

٣٤- وقد شدد الأمين العام على ضرورة أن يكون الأونكتاد منظمة معنية بالتواصل وأن يكون له تأثير على صنع السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتواصل الأمانة استكشاف واختبار طرائق ووسائل لتحسين استشعار الاحتياجات الاستشارية لأصحاب المصلحة في مجال السياسات ولترجمة عمل الأونكتاد إلى نصائح عملية من أجل نشرها وفقاً لتلك المتطلبات. ومن شأن كفاءة تعزيز الروابط بين نواتج بحوث الأونكتاد وأنشطته في مجال المساعدة التقنية وبين عمله في مجال بناء التوافق في الآراء، من خلال توفير الخدمات الاستشارية بصفة خاصة، أن يعزز أوجه تآزر الركائز الثلاث ويساهم في الحصول على نتائج أفضل.

دال- تعزيز المساءلة الداخلية، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية بصورة شفافة وفعالة

٣٥- حدد قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٥٩ تعريف المساءلة بأنها "واجب الأمانة العامة وموظفيها أن يتحملوا المسؤولية عن جميع ما يتخذونه من قرارات وإجراءات وعن الوفاء بالتزاماتهم، دون تحفظ أو استثناء". ويشمل ذلك "تحقيق الأهداف وتحقيق نتائج عالية الجودة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة في تنفيذ جميع الولايات الموكلة إلى الأمانة العامة والتي توافق عليها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الأجهزة الفرعية التي أنشأتها تلك الهيئات والوفاء بها بشكل تام امتثالاً لجميع القرارات والأنظمة والقواعد والمعايير الأخلاقية؛ وتقديم تقارير تتضمن معلومات صحيحة وموضوعية ودقيقة في الوقت المناسب عن نتائج الأداء؛ وتحديد الجهة الإدارية المسؤولة عن الأموال والموارد؛ وجميع جوانب الأداء، بما في ذلك نظام محدد بوضوح للمكافآت والجزاءات؛ وبالاعتراف على النحو الواجب بأهمية دور هيئات الرقابة والتقييد التام بما أقر من توصيات".

٣٦- وبناء على هذه المعلومة الأساسية، يخضع الأونكتاد، بوصفه برنامجاً تابعاً للأمانة العامة للأمم المتحدة، لإطار المساءلة وآلياتها، من قبيل اتفاق كبار المديرين الذي يبرمه الأمين العام للأمم المتحدة مع كل واحد من الرؤساء التنفيذيين، والأنظمة والسياسات والإجراءات التي تحكم الموارد البشرية وإدارة الشؤون المالية والبرامج، وكذلك الاستعراضات الدورية من قبل هيئات الرقابة، مثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة.

٣٧- بالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء رغبة الأمين العام للأونكتاد في الحفاظ على زخم ثقافة التحسين المستمر، بدأت عملية إبرام اتفاقات مع رؤساء جميع الشعب على أساس تجريبي. وتتضمن تلك الاتفاقات أهدافاً إدارية محددة لسنة معينة، مع مجموعة نتائج قابلة للقياس يراد تحقيقها وجدول زمنية واضحة، وتشمل أيضاً أهدافاً في مجال التعاون بين الشعب وبين الوكالات، وفي مجالي الإدارة المسؤولة للموارد المالية وإدارة الموارد البشرية، وأهدافاً خاصة تتعلق بتقديم الوثائق في حينها، وبالاتصالات الداخلية وتنمية قدرات الموظفين. ومن المتوقع أن تؤدي الاتفاقات إلى تشجيع تطبيق نهج تعاوني تجاه المبادرات التي اتخذت لتعزيز قدرة المنظمة وتيسير قيام مساءلة واضحة بالقياس إلى أهداف الإصلاح.

٣٨- وبذا تكون أدوات الإدارة، والنظم والضوابط الداخلية، وكذلك آليات الرقابة، قد أقيمت. وحقيقة الأمر هي أن المراجعات التي أجراها مؤخرًا مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلصت إلى أن الأمانة لا تزال بشكل عام ممثلة بالكامل إلى القواعد والإجراءات المعمول بها في المجالات التي تشملها عمليات التدقيق، ولم تصدر سوى بضعة توصيات في المجالات التي حددت فيها أوجه ضعف. وتجدد الإشارة إلى أن التوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية والتي يتعين على الأمانة تنفيذها بلغت ٥ توصيات في مجموعها حتى الآن، مقارنة بأكثر من ٣٠ توصية في عام ٢٠١٠.

٣٩- وقد تمثل هذه النتيجة انعكاساً للتدابير الفعالة التي اتخذتها أمانة الأونكتاد في السنوات الأخيرة لتحسين وظيفة إدارة الموارد البشرية وكفاءة استخدام آليات ضبط أفضل، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات الاختيار. وعلى سبيل المثال، طورت الأمانة برامج لتدريب المديرين المكلفين بالتعيين وطبقتها. ويساعد ذلك التدريب على تعزيز فعالية إدارة الموارد البشرية من خلال كفالة حسن إلمام المديرين بجميع الإجراءات المعمول بها، وكفاءة اتباع تلك الإجراءات بدقة. وعلاوة على ذلك، بدأ تشغيل الصفحة المهنية للأونكتاد على الإنترنت في ١ أيار/مايو ٢٠١٣، بعد إعادة تصميمها لتصبح أداة أكثر فعالية وأسهل استخداماً، من أجل تحسين تبادل المعلومات مع الدول الأعضاء، وذلك استجابة للطلب الذي قُدم في الدورة التاسعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وانعكس في خطة العمل. وجرى تعزيز دور منسقة شؤون المرأة والمنسقة المناوبة في المنظمة من خلال تحديد مهامهما ومسؤولياتهما بشكل أفضل. ولا تزال المنسقة والمنسقة المناوبة تمارسان مهامهما الوظيفية، وبخاصة من خلال مشاركتهما الفعالة في تقديم المشورة أثناء عمليات الاختيار.

٤٠- ومن شأن التطورات الجارية على مستوى الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تسهم أيضا في تعزيز فعالية وشفافية الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في الأونكتاد. وعلى سبيل المثال، تجري عملية استقدام الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين للعمل في الأونكتاد، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، من خلال نظام إنسبيرا (Inspira)، المنصة التي تستخدمها الأمانة العامة للأمم المتحدة لاستقدام الموظفين. وسيتمكن نظام إنسبيرا المديرين المكلفين بالتعيين من الوصول إلى مجموعة واسعة من الاستشاريين المسجلين ذاتيا، علاوة على توضيح مجريات سير العمل، الأمر الذي سيعزز الشفافية والفعالية في إدارة هذا الجانب من الموارد البشرية للأونكتاد. وسيجري، في سياق مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة، المسمى أوموجا، والذي سينفذ في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، إدخال مزيد من التنقيحات والتحسينات على العمليات والإجراءات.

٤١- ولأغراض تعزيز الشفافية تجاه الدول الأعضاء في مسائل إدارة الموارد البشرية، عمد الأونكتاد إلى تقديم المعلومات عن المؤشرات الرئيسية للموارد البشرية، بما في ذلك حالة ملاك موظفيه، وحالة التقدم المحرز في مجال تعزيز التوازن الجغرافي والجنساني، والمعلومات عن تمثيل الدول الأعضاء، والإحصاءات المتعلقة بالطلبات المستلمة بشأن الوظائف في دورتي كانون الأول/ديسمبر للفرقة العاملة. وتواصل الأمانة رصد الحالة وستستمر في توفير هذه المؤشرات للدول الأعضاء.

هاء- تأسيس صندوق استثماري عام ووضع استراتيجية فعالة لجمع التبرعات

٤٢- أعربت أمانة الأونكتاد في خطة العمل، عن الترحيب بتأسيس صندوق استثماري عام، وشرعت في صياغة مقترح بشأن إمكانية تأسيسه. وأطلقت الأمانة الدول الأعضاء على ذلك المقترح في تموز/يوليه ٢٠١٣. وتلقت موافقة المراقب المالي للأمم المتحدة على الشروع في تأسيس صندوق استثماري عام، تحت مسمى "الصندوق الاستثماري لدعم أنشطة الأونكتاد"، اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٤٣- ويجوز للصندوق الاستثماري الحصول على مساهمات مخصصة ومساهمات غير مخصصة في آن واحد معاً، ويجوز أن تدار تلك المساهمات باعتبارها حسابات فرعية أو مشاريع، وفقاً للاتفاقات التي تبرم مع الجهات المانحة. وتمثل ميزة الصندوق الاستثماري العام في أنه، خلافاً للصناديق الاستثمارية للتعاون التقني، يستطيع استخدام مساهماته لدعم بحوث الأونكتاد وتحليلاته أيضاً، بالإضافة إلى دعم ركيزتي العمل الآخرين، بما يتسق وبرنامج العمل. وتشكل طبيعة ذلك الصندوق الاستثماري المرنة ميزة فيما يتعلق بتسهيل الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات والمسائل الناشئة - بينما لا تنتقص من حق الجهات المانحة في الإشراف على مساهماتها. ويجري حالياً تنفيذ مشروعين في إطار هذا الصندوق الاستثماري: يتعلق أحدهما بجمع البيانات بشأن التدابير غير الجمركية لبلدان الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ، والآخر بدعم عمل اللجنة المخصصة المعنية بوضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية.

٤٤- وأشارت الأمانة في خطة العمل، إلى أن وضع استراتيجية فعالة لجمع التبرعات تدبير يتسق تماماً مع الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز قدرة الأونكتاد، وشرعت في وضع مشروع الاستراتيجية من أجل النظر فيه. وعُيّن مشروع استراتيجية الأونكتاد لجمع التبرعات من أجل أنشطة التعاون التقني (UNCTAD/OSG/MISC/2013/1) على الدول الأعضاء في هيئة ورقة غير رسمية، في ٢٢ آذار/مارس عام ٢٠١٣. وتوضّح الوثيقة مبادئ وأهداف جمع التبرعات للأونكتاد، وتهدف إلى وضع أساس لتطوير استراتيجية متسقة ومتناسكة وذات كفاءة لجمع التبرعات. وتمثل الأهداف الرئيسية على نحو ما تحدده الوثيقة، في الآتي: ضمان الكفاءة في إدارة التعاون التقني وإنجازه؛ وتعزيز الدعم المقدم من الجهات المانحة التقليدية؛ وتوسيع قاعدة المانحين؛ ورفع مستوى الوعي وتحسين التواصل؛ وتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات في مجال الجهود المشتركة لجمع التبرعات، في سياق تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٤٥- وقد أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في دورته الستين المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بمشروع استراتيجية الأونكتاد لجمع التبرعات من أجل التعاون التقني، وأقر بأهمية الاستراتيجية، معرباً عن تطلعه إلى مواصلة النظر فيها وتحسينها في إطار رسمي، بغرض كفالة أن تؤدي جهود جمع التبرعات إلى تأمين المستويات اللازمة من الموارد من أجل تلبية الطلب المتزايد على التعاون التقني. وفي الدورة السابعة والستين للفرقة العاملة، واصلت الدول الأعضاء النظر في مشروع استراتيجية الأونكتاد لجمع التبرعات. وتمثلت نتيجة المناقشات في تكليف المنسقين الإقليميين بتقديم مقترح لمجموعة من الأهداف والمبادئ المشتركة من أجل مشروع استراتيجية جمع التبرعات. وفي الدورة التاسعة والستين للفرقة العاملة، التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وافقت الدول الأعضاء على مواصلة مشاوراتها بهدف وضع اللامسات الأخيرة على الاستراتيجية في أقرب وقت ممكن. وتعرب الأمانة عن استعدادها لمواصلة العمل مع الدول الأعضاء من أجل كفالة وضع استراتيجية فعالة لجمع الأموال.

رابعاً- الخلاصة

٤٦- شهدت الفترة منذ عام ٢٠١٢، تنفيذ أو وضع عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز التنظيم والإدارة في الأونكتاد. وقد تضاعف تأثير تلك التعزيزات الأولية منذ مجيء الأمين العام الحالي إلى الأونكتاد، في عام ٢٠١٣. وقد أشار الأمين العام، في أول ملاحظات افتتاحية يدلي بها إلى المجلس، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، إلى أن أهمية دور الأونكتاد في مجال الدعوة إلى تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة لا جدال فيها، قائلاً إنه يسلم مع ذلك بوجود أن تنفيذ المؤسسة تغييرات معينة كي تتأهل بشكل أفضل لهذا الغرض. وأكد التزامه الكامل بقيادة جهود تلك التغييرات، من أجل كفالة تمكّن الأونكتاد من إنجاز مهام ولايته بفعالية. وأعرب الأمين العام للأونكتاد عن إدراكه أن قوة المؤسسة تركز إلى الدعم القوي الذي تقدمه لها الدول الأعضاء فيها، قائلاً إنه يتطلع إلى استمرار دعم الدول الأعضاء لجهود العمل المشترك من أجل تعزيز فعالية إنجاز المنظمة لمهام ولايتها.